SAA
263

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مركز الوثيق
وزارة التصميم العام

ر: 263

مذكـــــــرة

حول مشكلة تموين لبنان باللحـــوم
و امكانيات حلها عبر خطة انمائية متوسطة المدى

ليس من ينكر أن لبنان يحاني نقصا كبيرا في انتاج لحم الماشية مما يؤدي كل ســـنة الى وقوع ازمة خانقة لتأمين حاجات الاهلين بهذه المادة الغذائية الحيوية ، خاصة في فصل الامطار . وان تبعية لبنان للخارج وخاصة للبلدان المجاورة (سوريا وتركيا) التي يسترد منها غالبية حاجاته من المواشي المعدة للذبح تجعله دائما عرضة لتجدد الازمات مع كـــل مطلع شـــتاء .

واستنادا الى الصعوبات المتزايدة التي يجدها المستوردون اللبنانيون في الوقـــوع على اسواق خارجية يسهل منها تصدير المواشي الحية المعدة للذبح الى السوق اللبنانيـــة ، بأسعار ملائمة وفي اوقات مناسبة ، واستنادا الى دراسات الخبراء في الهيئة الدولية للتغذية والزراعة التي تؤكد ان العالم مقبل على نقص عام في انتاج اللحوم وان عام ١٩٧٥ سـيتميز بانخفاض الفائض المعد للتصدير من اللحوم في البلدان المصدرة ونزوله دون الحد الـلازم لتلبية حاجات البلدان المستوردة ، مما سيؤدي الى ارتفاع محسوس في اسعار اللحـــوم والمواشي ، في الاسواق العالمية ، يرى مكتب الانتاج الحيواني ان من واجبه تنبيه المسؤولين الـــى خطورة الوضع الحالي ، في ميدان التموين بلحوم الماشية ، والى احتمـــالات ازدياد هذه الخطورة في السنوات المقبلة .

وهو يعتقد ان الواجب يفرض عليه الدعوة الى تجنيد كل الطاقات البشرية والماديـــة المتوفرة او التي يمكن توفيرها لرفع قدرة لبنان على انتاج لحوم الماشية محليا وللحد ما امكن من تبعيته البالغة للخارج في تموينه باللحوم ، وبالمنتجات الحيوانية الاخرى .

ولكن مكتب الانتاج يعتقد ان مشكلة انتاج اللحم هي جزء من مشكلة أعم ، هي مشـــكلة التربية الحيوانية . فكل محاولة لحل مشكلة اللحوم تتطلب محاولة لتوفير اعداد كافية مـــن المواشي المولدة (من ذكور واناث) ذات القدرات الانتاجية المحسنة ، ولتهيئة الظـــروف التي تكفل لهذه المواشي انتاجا من مستوى عال ، وانتاجا دائم التجدد والتطور ، بحيـــث

٢/٠٠٠

MFN=460

SAA
263

نجد في الارض اللبنانية لا الحيرانات التي تسمن وترسل الى المسلخ فحسب وانما ايضا الابقار والاغنام والماعز التي تنتج في كل موسم افواجا كافية من المواليد التي يذهب قسم منها لانتاج اللحم ، وقسم آخر لانتاج الحليب .

وتحقيق هذا الامر يستدعي اذن توفير مساكن صحية لايواء الحيرانات في ظروف تتيح لها الانتاج الارفع واحتياطيا من الاطعمة والاعلاف اللازمة لتأمين انتاج رفيع بأقل ما يمكن من التكاليف ، ومجموعات من المربين والعاملين والاخصائيين في حقل الصحة الحيرانية والتغذية والتوالد الحيواني ، اللازمين للعناية بالحيران او لحمايته من الامراض ، او للعمل على تحسين مستواه الغذائي او لرفع قدرته الوراثية على الانتاج .

فلبلوغ الهدف المطلوب ينبغي ، اذن ، العمل على وضع وتطبيق خطة شاملة تسعى لاستخدام كل الموارد المتوفرة في اتجاه تنمية انتاج الماشية بحيث يتحقق ، في لبنان ، قدر كبير من الاكتفاء الذاتي باللحوم والحليب والمنتجات الحيرانية الاخرى ، بعد ازالة العراقيل والصعوبات التي تحد من انتاج الماشية .

وتسهيلا لفهم اغراض هذه المذكرة ، سوف نقسم البحث الى ثلاثة اقسام :

القسم الاول : حدود المشكلة وأبعادها ـ
انتاج المواشي في لبنان ومدى اسهامه في سد الحاجات الاستهلاكية الى اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى .

القسم الثاني : جذور المشكلة ـ
بعض اسباب تخلف لبنان في حقل انتاج الماشية والمكانة الهامشية التي افردت لهذا الانتاج في الاقتصاد اللبناني .

القسم الثالث : الحلول المختلفة التي يحسن سلوك الطريق اليها عبر خطة انمائية متوسطة المدى للتوسع في تأمين الموارد العلفية وفي تربية الماشية اللازمة لسد حاجات لبنان الى اللحوم والحليب والمنتجات الحيرانية الاخرى .

٣/٠٠٠

وزارة التصميم العام
مركز التوثيق
الرقم 87
تاريخ الدخول

أولا : انتاج المواشي في لبنان ومدى اسهامه في سد الحاجات الاستهلاكية الى اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى .

عندما نستنطق الدراسات والمعلومات الاحصائية المختلفة المصادر المبذولة حاليا، تتضح لنا بعض الحقائق الاساسية التي لا تبعث على الاطمئنان حول الانتاج الحيواني وقدرته حاضرا ومستقبلا على سد حاجات الشعب اللبناني الى مواد غذائية حيوية كاللحوم والالبان والى مواد صناعية ذات اهمية بالغة في كساء الانسان كالجلود والصوف والوبر والشعر، وفي اخصاب الاراضي الزراعية كالزبل الحيواني . ونورد فيما يلي موجزا لبعض هذه الحقائق مرسومة قدر الامكان بالارقام :

١- ان لبنان يملك ثروة حيوانية ضئيلة جدا بالنسبة لعدد سكانه اذا قورن بالبلدان الاخرى . فاننا نجد الاعداد التالية من المواشي مقابل كل ١٠٠ فرد من السكان :

آ - ١٦ر١ بقرة مولدة في لبنان ، مقابل ٤ر٤ في فلسطين المحتلة واليابان و ٩ر٢ في ايطاليا وبريطانيا و ١١ر٣ في المانيا الغربية و ١٢ر٦ في بلجيكا و ١٤ في هولندا و ١٣٠ في نيوزيلاندا .

ب - ٩ اغنام في لبنان مقابل ٦١ في يوغسلافيا وتونس و ٨٧ في مجموعة بلدان الشرق الاوسط و ١١٣ في تركيا واليونان و ١٦٧٠ في نيوزيلاندا .

ج - ١٨ رأس ماعز مقابل ٣٦ في مجموعة بلدان الشرق الاوسط و ٥٩ في اليونان و ٦١ في تركيا .

٢- ان المقدرة الانتاجية عند غالبية المواشي التي تربى في لبنان لا تزال متدنية فانه ، على الرغم من كل التحسن الذي طرأ على معدل انتاج البقرة الحلوب في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، والذي رفع هذا المعدل من حوالي ٥٠٠ كيلوغرام في السنة للبقرة الواحدة الى حوالي الالفي كيلوغراما ، لا يزال معدل انتاج الابقار اللبنانية ادنى مما هو عليه في كثير من البلدان المتطورة حيث يتجاوز معدل الانتاج السنوي الاربعة آلاف كيلوغرام للبقرة الواحدة من مجموعة الابقار الحلوب (كما هو الحال في هولندا والدانمرك وفلسطين المحتلة مثلا) . ويصح القول نفسه على الاغنام والماعز الحلوب فان المعدل العام

لانتاج الغنمة الحلوب يبلغ ٦٠ كيلوغراما في السنة في لبنان بينما يتجاوز ٣٠٠ كلغ في فلسطين المحتلة .

والمعدل العام لانتاج العنزة في لبنان لا يتجاوز الثمانين كيلوغراما بينما يتجاوز الاربعمائة كيلوغراما في قبرص .

وفيما خص انتاج اللحم ، يبدو وضع المواشي اللبنانية اكثر سوءا فان غالبية المواشي التي تربى للحم تعطي عند الذبح كمية من اللحم الصافي يقارب معدلها المائة والثلاثين كيلوغراما للرأس الواحد بينما يبلغ معدل الوزن الصافي للذبائح في البلدان المتقدمة بضعة اضعاف هذا العدد .

٣— وقد نتج عن هذا النقص الكبير ، نسبيا ، في اعداد المواشي التي تربى في لبنان وفي كفاياتها الانتاجية ، ان مجموع ما تنتجه هذه المواشي لا يسد الا جزءا صغيرا من حاجات لبنان الى المنتجات الحيوانية .

آ — ففيما خص الحاجات الغذائية للسكان بصورة عامة نجد ان المواشي اللبنانية لا تنتج من اللحوم والحليب الا ما يكفي لتأمين ما معدله ٢ر٥ جرامات من البروتين الحيواني في اليوم للفرد الواحد من السكان (معدل اعوام ١٩٦٤—١٩٦٦) . وحتى لو اضفنا الى هذا المعدل ، ما يؤمنه الانتاج الوطني من بيض ولحوم وأسماك لما زاد معدل ما يؤمنه كامل الانتاج المحلي للفرد اللبناني في اليوم عن ٦ر١٢ جرام من البروتين الحيواني .

وهذا المعدل لا يشكل اكثر من ٦٠ بالمائة من معدل الانتاج العالمي للبروتين الحيواني ، الذي يقارب ٢٠ غراما للفرد في اليوم . وهو على كل حال ينقص كثيرا عن المعدل الذي يعتقده الخبراء الحد الادنى المقبول لتغذية الانسان : ٣٣ غراما في اليوم للفرد الواحد .

ب ـ واكثر جوانب انتاج الماشية تقصيرا ، في لبنان ، هو انتاج اللحوم . فان معدل ما انتجه لبنان في الاعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ من لحوم المواشي قد قارب :

٢٤٠٠ طنا من لحم الابقار اى حوالي ٥ر١٥ بالمائة فقط من مجموع ما استهلكه سنويا من لحم هذه الفئة . ٨٠٠ر١٥

١٥٠٠ طنا من لحم الاغنام (حوالي ١٠ بالمائة فقط من مجموع ما استهلكه سنويا من لحم هذه الفئة) . ٣٠٠ر١٥

٢٤٠٠ طنا من لحم الماعز اى حوالي ٥٣ بالمائة فقط من مجموع ما استهلكه سنويا من لحم هذه الفئة . ٥٠٠ر٤

٦٣٠٠ طنا مجموع الانتاج — مجموع الاستهلاك ٦٠٠ر٣٥

اى ان ما انتجته مجموعات المواشي اللبنانية على استلاف ا من لحوم كمعدل سنوى في تلك الفترة لم يتجاوز ٦ر١٧ بالمائة من المعدل السنوى للاستهلاك الداخلي . وقد اضطر لبنان لتغطية هذا العجز المريع الى اللجوء الى الاستيراد ، الذى امن ما معدله ٢٦٣٠٠ طنا من اللحم الصافي في السنة . اى بنسبة ٤ر٨٢ بالمائة من معدل الاستهلاك السنوى . وهذا الوضع الخطير من عدم التوازن بين الانتاج المحلي والاستيراد قد تدهور بصورة اشد في السنوات الثلاث الاخيرة .

ففي سنة ١٩٦٨ ، ظل الانتاج المحلي يتأرجح في الحدود التي كان عليها في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ اذ قدر مجموعه بما يقارب ٦٨٠٠ طنا من لحوم الانواع الثلاثة (اى بزيادة ٨ بالمائة فقط على معدل الفترة السابقة) .

بينما قفز الاستهلاك قفزة كبيرة بفضل التوسع في الاستيراد الذى ارتفع بنسبة كبيرة ، خاصة بصورة لحوم مجلدة وقد بلغت الكميات المستوردة :

٢١٢٠٠ طنا من لحوم الابقار — بدلا من ١٣٤٠٠ طنا كمعدل سنوى بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦

و ٢٤٨٠٠ طنا من لحوم الضأن — بدلا من ١٣٨٠٠ طنا كمعدل سنوى بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦

و ٣٥٠٠ر٣ طنا من لحوم الماعز — بدلا من ٢١٠٠ طنا كمعدل سنوى بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦

٤٩٥٠٠ طنا ـ المجموع ـ ٢٩٣٠٠ طنا

أى ان كمية لحوم المواشي المستوردة عام ١٩٦٨ زادت بنسبة تقارب السبعين بالمائة من المعدل السنوى للاستيراد في الفترة الممتدة بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ وضعفي معدل الاستيراد السنوى في الفترة الممتدة بين ١٩٥٩ و ١٩٦١

ج — ان انتاج المواشي اللبنانية للحليب يؤمن نسبة اكبر من مجموع الاستهلاك اللبناني للحليب ومختلف مشتقاته . فان لبنان ظل فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ينتج من مواشيه الحلوب (ابقار واغنام وماعز) ما يزيد على المائة الف طن سنويا . وهذه الكمية ظلت تشكل نسبة تتراوح بين ٤٥ و ٤٠ بالمائة من مجموع الاستهلاك السنوى للحليب ومشتقاته .

ولكن الدراسات اظهرت ان هذا الوضع آخذ في التدهور منذ ١٩٦٧ . فبعد ان ظلت كمية الحليب الناتجة في تزايد مستمر بين عام ١٩٥٧ (حيث بلغت ٣٨٬٦٠٠ طنا) وعام ١٩٦٦ حيث بلغت ١٠٣٬٢٠٠ طنا (اى بنسبة ٦ر ٢ ضعف في خلال عشر سنوات)، تدنى انتاج الحليب عام ١٩٦٧ الى كمية ٩٤٬٩٠٠ طنا، والى ما يقارب ٨٧٥٠٠ طنا في عام ١٩٦٨ . فلم يعد يشكل هذا الانتاج غير نسبة تقل عن ٣٥ بالمائة من مجموع الاستهلاك السنوى للحليب ومشتقاته . وهذه الحركة الهبوطية آخذة في الازدياد بسبب تحول الكثيرين من مربي الابقار الحلوب عن هذا النشاط اذ اخذوا يبيعون ابقارهم للخارج او يرسلونها الى المسالخ تخلصا من الخسائر التي يمنون بها بسبب ارتفاع اسعار المواد العلفية وهبوط اسعار الحليب بفعل منافسة الحليب المجفف المستورد .

د — والنقص في مجموعات المواشي التي تربى في لبنان لم يزد فقط الى نقص في المواد الغذائية الاساسية كاللحوم والالبان ومشتقاتها، وانما ايضا الى نقص في منتجات الماشية ذات الاهمية الكبيرة في كساء الانسان وفي تزيين مسكنه واعني بها الجلود والوبر والصوف والشعر .

وحينما نذكر ان كل انتاج لبنان من جلود مواشيه لا يكفي اكثر من ٣٠ الى ٤٠ بالمائة من حاجات مدابغه ومعامله لصنع الاحذية وان انتاج اغنامه من صوف

خام لا يسد ١٠ بالمائة من حاجاته الى الخيوط والملابس والمفروشات الصوفية ، ندرك ما لتنمية المواشي من اهمية بالغة ، تزداد وضوحا مع النمو المتسارع للحركة الصناعية في لبنان ، في السنوات الاخيرة ، حيث بدأنا نشهد ولادة صناعة جديدة هي صناعة غزل الصوف وتطور صناعة قديمة هي صناعة الدباغة التي انتقلت من الطور الحرفي التقليدي الى طور الانتاج الآلي الحديث حتى انتهت الى سد ما يقارب التسعين بالمائة من حاجات لبنان الى مختلف انواع الجلود والى غزو الاسواق الخارجية بالجلود والمصنوعات الجلدية المتقنة والبالغة التنوع .

٣- ان النقص الكبير في اعداد المواشي اللبنانية وفي انتاجيتها وما استتبعه من لجوء لبنان الى الاستيراد لتغطية القسم الاكبر من حاجاته الاستهلاكية للحوم والالبان والمنتجات الحيوانية الاخرى ، قد أدى الى المساهمة في انهاك الاقتصاد اللبناني بما تضمنه من نزيف مالي مستمر . فان لبنان يدفع سنويا ثمنا لما يستورده من مواشي حية ومن منتجات حيوانية مبالغ تراوحت في السنوات الثلاث الاخيرة (١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨) ما بين ١٦٢ و ٢١٦ مليون ليرة .

وهذه المبالغ تشكل ما بين ٨ و ١٣ بالمائة من مجموع ما يدفعه لبنان ثمنا للسلع المستوردة . وهذه النسبة تضع المستوردات من مواشي ومنتجات حيوانية في رأس مختلف فئات السلع التي تستنزف الاموال اللبنانية ، بصورة نقد نادر ، ثمنا للاستيراد . فلا يقاربها في هذا الوضع غير السيارات ولوازمها ، والنفط ومشتقاته والانسجة والملبوسات على اختلافها .

وتتوزع قيمة ما يدفعه لبنان ثمنا للاستيراد كما يلي :

أنواع المستوردات	القيمة بآلاف الليرات		
	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
١ــ المواشي الحية المعدة للذبح (بقر ، غنم ، ماعز)	٩٤٠١ر٤	٦١١٦١	٧٦ر١٥٧
٢ــ اللحوم المبردة او المملحة والاحشاء الصالحة للاكل والسجق والمحضرات المحفوظة	١٣ر٦٧٧	١٣٦٤١	١٧ر٨٨٥
٣ــ الشحوم والدهون الصالحة للاكل	٥ر٨١٧	٣٦٣٨	٤ر٤٨٣
٤ــ الحليب المجفف او المعلب ، الزبدة والسمنة	٣٣ر١٣٨	٣٥٢٧١	٣٦ر٥٢٤
٥ــ صوف شعر ، وبر	١٠ر٦٦٣	٢٨٣٩٦	٢٩ر١١٧
٦ــ جلود خام (غير مدبوغة) وجلود مدبوغة	٢٨ر٢٨٦	٢٠٥٧٧	٢٣ر٦٣١
المجموع	٢١٦ر٠٣٢	١٦٢ر١٨٤	١٨٧ر٧٩٧

ثانيا : جذور المشكلة : بعض اسباب التخلف اللبناني في حقل انتاج الماشية .

ما هو نصيب كل من العاملين الاساسيين التاليين في تحديد هذا التخلف :

١ــ العامل الطبيعي المتمثل في قدرة الاراضي اللبنانية على انتاج الاعلاف .

٢ــ العامل الاجتماعي المتمثل في التوظيفات والجهود المبذولة للنهوض بالثروة الحيوانية ولحمايتها وتحسينها .

وما هي مسؤولية الدولة تجاه هذا الجانب من النشاط الاقتصادي والى اي حد اضطلعت بهذه المسؤولية حتى الآن .

١ــ الموارد العلفية وامكانيات التوسع بتربية المواشي

يرجع البعض تفسير العجز الكبير في انتاج الماشية في لبنان الى سبب واحد : صغر الرقعة الزراعية وقلة المراعي الطبيعية وعدم توفر موارد علفية من انتاج محلي كافية لتربية الاعداد من المواشي اللازمة للاستغناء عن الاستيراد .

ونحن نرى ان صغر الرقعة الزراعية في لبنان ، على الرغم من كونه واقعا حقيقيا ، لا يكفي وحده لتفسير كل وجوه النقص في انتاج الماشية ويدفعنا الى هذا الرأي ما نعلمه من الحقائق التالية :

أ ـ ان لبنان ليس اسرأ حظا لجهة سعة الرقعة الزراعية من بعض البلدان المعروفة بغناها بالمواشي الرفيعة الانتاج . ونكتفي بايراد الجدول التالي الذي يمثل المساحات الزراعية المتوفرة في بعض البلدان بالنسبة للسكان :

اسم البلد	نسبة الدونمات المتوفرة لكل فرد من السكان (عام ١٩٦٦)	
	من الاراضي القابلة للحراثة	من المراعي الطبيعية
بلجيكا	٠ر١٧ دونم لكل فرد	٠ر٧٩ دونم لكل فرد
هولندا	٠ر٧٦ " " "	١ر٠٠ " " "
لبنان	١ر٠٠ " " "	١ر٢٠ " " "
المانية الاتحادية	١ر٤٢ " " "	١ر٠٠ " " "
بريطانيا	١ر٣ " " "	٢ر٠٠ " " "
فلسطين المحتلة	١ر٨ " " "	١ر٧٠ " " "
الدانمرك	٦ر٥ " " "	٧ر٦ " " "

من هذا الجدول يتضح ان معدل ما يتوفر من مساحات من الاراضي بالنسبة لكل فرد من السكان أعلى في لبنان مما هو في بلدان مثل هولندا وبلجيكا ، وان مرتبة لبنان ليست بعيدة من مرتبة بلدان مثل المانيا الاتحادية وبريطانيا ، وكل هذه البلدان مشهورة بوفرة مواشيها . وكذلك فان فلسطين المحتلة التي لا تزيد مساحاتها الزراعية عن مساحة الاراضي اللبنانية الصالحة للزراعة الا بنسبة ٤٠ بالمائة ، تربي من المواشي ما يسمح لها بأن تنتج ٨ أضعاف ما ينتجه لبنان من اللحم وستة اضعاف ما ينتجه من الحليب ومشتقاته .

ب — ان لبنان لا يزال يملك من الاراضي الصالحة للزراعة والتي افضل استخدامها للانتاج الزراعي ما يزيد على المليون والستمائة الف دونم كما تدل احصاءات وزارة الزراعة .

ونحن نعتقد ان استصلاح قسم من هذه الاراضي في سبيل استغلاله بصورة مكثفة لانتاج الاعلاف قد تزيد القدرة اللبنانية على تربية اعداد اضافية كبيرة من المواشي ، الى حد تأمين الكفاية الذاتية من اللحوم والحليب .

ج — ان نسبة ما يخصص من الاراضي التي تزرع بانتظام لانتاج المحاصيل العلفية يتراوح بين عشرة آلاف وخمسة وعشرين الف هكتار سنويا وهذه المساحات تشكل اقل من عشرة بالمائة من مجموع المساحات المشغولة زراعيا . هذا مع العلم ان قسما كبيرا من الحبوب النجيلية والقرنية الناتجة تذهب لاطعام الانسان او للدواجن .

ولا تزيد نسبة الزراعات العلفية التي تنعم بالري (الذرة الصفراء والبيضاء والبرسيم والفصة) على ٥ر١٢ بالمائة من مجموع المساحات المروية . وتهبط هذه النسبة الى النصف عندما نذكر ان الاراضي المروية تعطي احيانا موسمين او ثلاثة مواسم في السنة الواحدة .

د — ان مجموعة الاراضي التي تستخدم كمراعي طبيعية والتي تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠ الف هكتار لا تعطي غير انتاج ضئيل من الكلأ بالنسبة لانتاج المراعي المماثلة في بلدان اخرى ، وذلك بسبب سوء التنظيم وقلة العناية .

ويقدر الخبيران بشؤون المراعي سيرز والدكتور مرسي ان تنظيم هذه المراعي وتحسينها يرفعان قدرتها على انتاج علف يكفي لاطعام اضعاف اعداد الحيوانات التي تربى عاليا عليها .

هـ — ان الغالبية العظمى من أصحاب الاراضي الزراعية في لبنان قلما يتبعون الطرق المتبعة في اكثر البلدان المتقدمة حيث تدخل حتما الزراعات العلفية في الدورات الزراعية في الاراضي المروية وفي الاراضي غير المروية بحيث تمكن تربية المواشي في اكثر الاستثمارات الزراعية ، فيتحقق من هذا الترابط بين الانتاج الزراعي والانتاج

الحيواني اقصى الفوائد ، وتأمين الانتاج بأقل كلفة ممكنة .

و- ان كميات كبيرة من الموارد العلفية الفعلية او المحتملة ، المنتجة في لبنان ، لا تستخدم في اطعام المواشي ، بسبب انعدام السياسة الهادفة لاستخدامها . ونحن نعني بذلك اكسبة البذور الزيتية ومتخلفات الصناعات الغذائية الاخرى والمسالخ .

فان لبنان قد صدر سنة ١٩٦٨ ما يقارب ١٤٫٠٠٠ طنا من النخالة و ٣٤٫٠٠٠ طنا من الاكسبة الزيتية وثمانمائة طن من مسارين الحيوانات والف طن من عظام المواشي . هذا فضلا عن آلاف الاطنان من دماء الذبائح ومن مخلفات الاسماك التي تلقى دون اى استعمال . في هذه المواد الغذائية ما يكفي لتأمين العلف المركز في العليقة لما يقارب :

٣٠٫٠٠٠ بقرة حلوب عالية الانتاج مدة سنة كاملة .
او ٢٥٠٫٠٠٠ غنمة او عنزة حلوب رفيعة الانتاج مدة سنة كاملة .
او ١١٠٫٠٠٠ عجل من عمر الفطام (٣ اشهر) حتى الذبح (وزن ٢٧٠ كيلوغرام)
او ٥٠٠٫٠٠٠ رأس غنم معد للحم من عمر الفطام حتى الذبح بوزن قائم ٤٠ كيلو

وهذه الارقام تمثل تقريبا الاعداد اللازمة من هذه الفئات من المواشي لتأمين اكتفائنا الذاتي الكامل بالالبان او كفاية نصف حاجات لبنان من اللحوم .

٢- <u>أسباب الاحجام عن استغلال الموارد المتوفرة للتوسع في تربية الماشية</u>

ان الخط الواضح لتطور النشاط في الميدان الزراعي في لبنان ، في السنوات العشرين الماضية يتميز بالتحرك في الاتجاهين التاليين :

- الاقبال على النشاطات الزراعية التي تطلبت توظيفات كثيفة ، على امل انتاج عال في مدى طويل : واخصها عمليات التشجير بالفاكهة الجبلية او الحمضيات في الاراضي الساحلية .

- والاقبال على طراز الانتاج الحيواني الذي يتميز باعطاء مردود مالي في اقصر مدى : واعني بذلك تربية الدواجن . وهذان النشاطان قد استأثرا بالقسم الاكبر

من التوظيفات ومن الجهود المبذولة في الحقل الزراعي ، في الحقبة الاخيرة . ولكن النتائج الباهرة التي تحققت في هذين الميدانين ، من حيث مضاعفة الانتاج الوطني الى حد تحويل لبنان من بلد مستورد الى بلد مصدر لا تنسينا وقوع لبنان في ازمة دائمة هي ازمة تصريف الفائض من انتاجه من التفاح والحمضيات والبيض ولحم الفروج .

وازاء التفاوت على انتاج هذه المواد نلاحظ اتجاها معاكسا فيما خص تربية المواشي التي شهدت تخليا تدريجيا عنها من قبل غالبية اصحاب الاراضي الصالحة للزراعة ، وخاصة في السنوات الخمس الماضية التي تميزت بتصفية تامة لعدد من المزارع الحديثة لتربية الابقار الحلوب وبتناقص تدريجي في اعداد الابقار التي تربى في المزارع التي صمدت رغم الصعوبات .

والصعوبات التي أدت الى هذا التخلي او الى الاحجام عن تربية المواشي تتلخص فيما يلي :

آ - ارتفاع اسعار الاعلاف بصورة مطردة . ففي غضون عشر سنوات ارتفعت اسعار مجمل المواد العلفية الرئيسية قرابة ٥٠ بالمائة واسعار التبن والنخالة قرابة مائة بالمائة .

ب - ارتفاع اجور العمال الزراعيين تبعا لارتفاع الاجور بصورة عامة في لبنان .

ج - بقاء اسعار الحليب ، وهو النتاج الحيواني الرئيسي في المستوى الذي كانت عليه منذ ربع قرن ، رغم ارتفاع اسعار جميع المحاصيل الزراعية الاخرى .

د - فقدان كل سياسة لحماية المنتجات الحيوانية من المزاحمة غير المشروعة من قبل المنتجات الاجنبية التي تباع غالبيتها **بأسعار اغرائية** في لبنان . ونعني بذلك الحليب المجفف والزبدة خاصة . وليس من يجهل ان هاتين المادتين تصدران من بعض البلدان ، ومنها بلدان السوق الاوربية ، بأسعار ادنى عدة اضعاف من اسعار كلفة انتاجها .

هـ - انعدام التسهيلات المصرفية والمساعدات في تمويل الاستثمار في حقل تربية الماشية .

فمن المحتم ان انشاء مزرعة لتربية الماشية يتطلب نفقات تفوق اى نوع آخر من الاستثمار الزراعي اذ يتحتم على مربي الحيوان الذى ينوى استغلال ارضه في انتاج العلف لتربية الماشية ان يخصص بالاضافة الى الرأسمال اللازم لاستصلاح واستغلال الارض ، رسمالا اضافيا يتمثل في بناء زرائب للمواشي ومستودعات ومخامر لخزن الاعلاف والمعدات ، وفي ثمن مشترى الحيوانات والاطعمة المركزة اللازمة لها . وان ايا من المساعدات والتسهيلات التي تقدم حاليا للانتاج الزراعي ، ان بواسطة مصرف التسليف او بواسطة المشروع الاخضر لا تشمل تربية الماشية . والمواشي التي تشكل رسمالا كبيرا لا تدخل في الحساب عند تقدير اموال المزارع الذى يبغي الاقتراض من احد المصارف .

و — النقص الكبير في عدد الاطباء البيطريين والمساعدين الفنيين اللازمين لمعاينة الحيوانات وعلاجها عند الحاجة ، وكذلك في عدد الخبراء بتغذية الحيوانات وتوالدها .

٣ — مسؤولية الدولة تجاه وضع الانتاج الحيواني المتردى

قد يقال : ولكن ما ذنب الدولة ان عزف المواطنون عن تربية الماشية في بلد ينعم بنظام حرية المبادرة والتصرف وبمبدأ حرية التجارة ؟

ولكن مكتب الانتاج الحيواني يرى انه ، في حال تطبيق مبدأ الاقتصاد الحر فيما خص السلع الكمالية ، فان هذا التطبيق ينطوى على اخطار بالغة عندما يتعلق الامر بمنتجات ذات اهمية غذائية حيوية كاللحوم والالبان . فهي تدخل بصورة اساسية في غذاء كل فرد وكل عائلة في المجتمع ، بقدر ما يدخل القمح والسكر . وان من الخطر بمكان ان يترك امر التموين بهذه الاغذية هنا بالاستيراد من الخارج بنسبة تصل الى التسعين بالمائة فيما خص اللحوم . وقد علمتنا التجارب العديدة (وآخرها ازمة تشرين الماضي) ان اقل هزة سياسية قد تؤدى الى ازمة في التموين بهذه المواد وخاصة بالمواشي الحية ، وما يستتبعها من غلاء في الاسعار يتجاوز ابعاد الازمة ، ومن نقص في تغذية الاهلين .

ان تفهم هذه الحقيقة يفرض على الدولة اذن ان تتبع سياسة شاملة لتنمية

تربية المواشي بحيث يتأمن سد معظم حاجات اللبنانيين الى اللحوم والالبان من انتاج المواشي المتولدة في لبنان .

وان ضرورات العدالة تقضي بتوفير الرعاية والحماية لمربي المواشي ، وهم يشكلون فئة اجتماعية منتجة تعيل ما لا يقل عن عشرين بالمائة من سكان لبنان ، بقدر ما توفر للفئات المنتجة الاخرى التي لا تقاربها بالعدد ولا تضطلع بوظائف اجتماعية اهم . فلماذا تحظى كل الصناعات وكل المهن الحرفية بحماية جمركية قاسية ، حتى في الحالات التي تكتفي فيها هذه الصناعات والحرف بتحويل مواد اولية مستوردة كلها ولا ينعم بمثل هذه الحماية مربو الماشية من المزاحمة الاجنبية غير المشروعة ، وهم الذين يستغلون موارد طبيعية وقطاعات من الاراضي اللبنانية لا سبيل لاستغلالها الا بواسطة المواشي ؟

واذا كانت ضرورات تموين الاهلين بأغذية اساسية كالقمح والسكر حملت السلطة على انتهاج سياسة الاسعار التشجيعية ازاء زراعة القمح والشوندر السكري كما حملتها على انتهاج هذه السياسة تجاه زراعة دوار الشمس لاسباب اجتماعية اخرى ، فان ضرورات من هذا النوع تفرض اتباع سياسة مماثلة لتعزيز انتاج اللحم والحليب .

هذا مع العلم ان تربية المواشي تشكل اكثر النشاطات التي تساعد على تثبيت المشتغلين بها في اراضيهم ، وبالتالي فان كل تعزيز لهذا النشاط يساعد على الحد من هجرة ابناء المناطق الريفية الى المدن .

ثالثا : التدابير التي يترتب على الدولة اعتمادها لحل ازمة تموين لبنان باللحوم

من استعراض الصعوبات التي رأينا انها تعترض تربية المواشي وتحمل اصحاب الرساميل او المزارعين على العزوف او التخلي عنها ، تتضح معالم الطريق لمعالجة الاوضاع.

ومكتب الانتاج الحيواني ، الذي انشيء اصلا للاسهام في تحسين الانتاج الحيواني قد قام بعدة دراسات وعدة قرارات لتحديد مشاكل تربية المواشي وتقصي امكانيات النهوض بها .

وقد تبين من مجمل هذه الدراسات الحقائق التالية :

١ــ ان ازمة تموين لبنان باللحوم لا تتم الا بتربية المواشي المولدة من ابقار واغنام على الارض اللبنانية بحيث تحتل النتاج المعد للذبح الى جانب النتاج البديل المعد لادرار الحليب .

٢ــ ان لبنان يملك امكانيات لم تستغل بعد للترسع بتربية المواشي ، بحيث تزداد اعداد القطعان زيادة محسوسة ، ويرتفع مستوى انتاجها الى درجة تتيح الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بانتاج الحليب والاكتفاء الجزئي فيما يتعلق بانتاج اللحوم (بحيث تسد على الاقل نصف حاجات لبنان لاستهلاك اللحوم) .

٣ــ لا سبيل الى تنمية انتاج اللحم الا بتنمية انتاج الحليب وهو النتاج السائل والدائم الذى يجذب المربي ويبقيه في المناطق الزراعية .

٤ــ ان بوسع المربين اللبنانيين انتاج الحليب واللحم بأسعار معقولة فقط عندما يكتمل تحقيق الخطة الانمائية المتوسطة المدى التي اقترن المكتب تطبيقها والتي تهدف الى زيادة الموارد العلفية وتحسين المستوى الانتاجي والصحي والغذائي للمواشي اللبنانية .

٥ــ ان تنمية الموارد العلفية بحيث تؤمن كل الاعلاف الخضراء والخليظة لاعداد اضافية من الابقار والاغنام الحلوب ولانتاجها بصورة كافية لتأمين الاكتفاء الذاتي بالحليب واللحوم ، ان هذه التنمية ممكنة عندما تتحقق الشروط التالية :

آ ــ تنظيم المراعي وضبط دورات المواشي عليها وتحسين الانواع النباتية التي تنمو فيها .

ب ــ استصلاح قسم من الاراضي البور التي لا تزال صالحة والتي تصلح للزراعة وتخصيص هذا القسم بالزراعات العلفية وتطبيق الاصول التكنولوجية الحديثة في زراعتها .

ج ــ ادخال الزراعات العلفية في الدورات الزراعية في الاراضي المستخدمة زراعيا .

د - احلال الزراعات العلفية المجزية محل الزراعات غير المجدية .

٦- لا سبيل الى خفض كلفة الانتاج الحيواني بحيث يباع الحليب واللحم الناتج محليا بأسعار معقولة الا بالعمل في الاتجاهات التالية :

آ - توفير حيوانات ذات كفايات انتاجية عالية تحلى للمربين الذين يرغبون . وهذا الامر يستدعي تشجيعهم على مشترى الحيوانات المحسنة التي ينبغي استيرادها ، وكذلك تأمين الوسائل لتعميم خدمات محطة التلقيح الاصطناعي على اكثر المواشي اللبنانية ، بغية رفع كفاياتها الانتاجية الى الحد المنشود .

ب - توفير اعلاف واغذية بأسعار منخفضة وهذا الهدف لا يتحقق الا بايجاد وسائل لاستيراد الاعلاف المركزة بالجملة ، ولخزنها في مستودعات مركزية (سيلو بيروت) وفي مستودعات اقليمية تسهل توزيعها على المربين في المناطق بأسعار الكلفة .

٧- ان تقنية الانتاج مرتبطة بتقنية التسويق . ومن العناصر الاساسية لتسهيل تصريف الانتاج الحيواني تأمين الوسائل الفعالة لتوضيبه وحفظه وخزنه ونقله الى الاسواق الرئيسية . وهذا الامر يستدعي اذن انشاء مراكز لجمع المنتجات او لتحويلها وتجهيز البلاد بوسائل نقل مبردة لنقل الحليب ومشتقاته واللحوم والبيض الى الاسواق الخارجية .

وانطلاقا من هذه الحقائق ، تقدم مكتب الانتاج الحيواني ببعض الاقتراحات سعيا لاصدار القرارات اللازمة لتمكينه من العمل على تحقيق التنمية في حقل انتاج اللحوم والالبان عن طريق تنفيذ الاصلاحات المبينة اعلاه .

ومن هذه المشاريع المقدمة نذكر ما يلي :

١- المشروع القاضي بانشاء محطة تهيانية لتربية المواشي المعدة للحم في محجر طرابلس

٢- المشروع الخاص بحل مشكلة الحليب . وهذا المشروع يتضمن :

آ - تحديد سعر ادنى لمشترى الحليب الناتج محليا ، تشجيعا للمربين على متابعة نشاطهم والتوسع فيه .

ب - انشاء مراكز لجمع الحليب لتسهيل شراء الحليب من المناطق النائية بأسعار مجزية ولتبريده ونقله الى بيروت .

ج - تعديل نظام الرسوم الجمركية المتبع حاليا بحيث تؤمن حماية كافية للحليب الطازج الناتج في لبنان وبحيث تؤمن موارد كافية لمكتب الانتاج الحيواني تمكنه من اعطاء المساعدات اللازمة لمربي المواشي ومن تحقيق المشاريع الانشائية التي يراها لازمة لانماء الانتاج الحيواني .

٢- المشروع الخاص بتعديل نظام الرسوم الجمركية المتعلقة بالمواشي والمنتجات الحيوانية .

٣- المشروع الخاص بطلب منح مكتب الانتاج سلفات على الخزينة تتيح له تسليف مستوردي المواشي تشجيعا لهم على شراء المواشي المعدة للذبح بأعداد كبيرة ، وكذلك لتشجيع المنتجين على استيراد الاعلاف بالجملة لتوزيعها بأسعار مخفضة .

٤- مشروع اتفاقية مع الصندوق الخاص التابع لمنظمة الامم المتحدة لتأمين مساعدة المنظمات الدولية في مختلف حقول الانتاج الحيواني .

وان المكتب ، اذ يرجو ان تصدر القرارات التي تقدم بمشاريعها بأقل ان ترضخ بتصرفه كل الامكانات المالية التي يستدعيها تحقيق مشاريعه الانمائية التي نذكر فيما يلي بعضا منها :

١- انشاء مراكز جمع الحليب المشار اليه اعلاه .

٢- بناء مسالخ وبرادات نموذجية في المدن التي تخلو منها ، تهدف الى تخزين اللحوم المبردة والى تصنيع نفايات الحيوانات لزيادة الموارد العلفية من الاصل الحيواني في لبنان .

٣ــ توزيع مساعدات على الراغبين في تربية الحيوان لتشجيعهم على شراء المواشي المحسنة والاعلاف وعلى بناء المزارب والمخامر والتجهيزات الحديثة اللازمة وذلك بموجب نظام تستوحي خطوطه من نظام المساعدات التي يقدمها مكتب الحرير والمشروع الاخضر ومكتب الحبوب والشوندر السكري .

٤ــ المساهمة في تحسين المراعي الطبيعية والمراعي المنوي انشاؤها في المناطق المروية بالتعاون مع مشروع الليطاني .

٥ــ العمل على استخدام مخلفات الزراعة والصناعات الغذائية بواسطة التجفيف بغية الافادة منها في اطعام الحيوانات بدلا من تركها تهدر دون طائل .

وهذه المشاريع تشكل خطوات جزئية من خطة انمائية ندعو الى اعتمادها وتقضي بمضاعفة الانتاج الحيواني في مدة تتراوح بين ٦ وعشر سنوات وانتبا لفت النظر الى ان اقرار هذه الخطة قد يحظى بمساعدات مالية وتقنية من المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية .

ولا بد من التذكير ، كذلك ، بضرورة الدعوة الى التوسع في خلق ملاكات فنية كافية : من اطباء بيطريين ومهندسين زراعيين ومساعدين فنيين قادرين على العمل في مختلف حقول الاختصاص للنهوض بخطة التنمية المنشودة فلا مجال لتحسين الانتاج الا بتوفر مستوى تكنولوجي وعلمي عال يتيح حماية الثروة الحيوانية ورفع قدراتها الانتاجية الى الحد اللائق بمتطلبات لبنان وطموحه الى سد حاجاته بامكاناته الذاتية .

المدير الفني لمكتب الانتاج الحيواني

بيروت في ٦ آذار ١٩٧٠ الدكتور علي سعد